

راجعه: حسام جريس*

”اقتصاد إسرائيل“ ليوسف زاعيرا كيف «يعمل» الاقتصاد الإسرائيلي؟

على مرّ السنين، مثل النمو الاقتصادي، الأسعار، العجز في الميزانية وغيرها. وعليه، يعنى هذا الكتاب بأمرين يتعلق كلاهما بمصطلح الاقتصاد: الأول الاقتصاد بأكمله، بوحداته الإنتاجية، الاستهلاكية، بمؤسساته العامة المزودة للخدمات المختلفة وما إلى ذلك. أما الثاني فالاقتصاد كعلم يهتم بفهم الجانب الاقتصادي للفعاليات البشرية من خلال أدوات وآليات تساهم ببحث هذه الفعاليات وفهمها، ومن بينها: النظريات الاقتصادية من جهة، والأبحاث التطبيقية من جهة أخرى.

تظهر في الكتاب، وبشكل جلي، عدة اهتمامات، وبالأساس تلك المتعلقة بقضايا اجتماعية وسياسية، ويتطرق الكاتب بشكل موسع إلى أهمية فهم الاقتصاد بشكل جذري ليتسنى لنا التعامل مع هذه القضايا الحساسة. يطرح الكاتب في هذا

اسم الكتاب: اقتصاد إسرائيل

المؤلف: يوسف زاعيرا

دار النشر: عليات هفاغ ومشكال، تل أبيب

السنة: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٤٩٦

المقدمة

يتخصص هذا الكتاب في وصف الاقتصاد الإسرائيلي وتحليل تطوراتهِ والوصول إلى فهم الآليات التي تعمل عليه، من خلال استعمال موسع لنظريات اقتصادية متنوعة من شأنها أن تزودنا بتفسيرات لظواهر اقتصادية مختلفة حدثت في إسرائيل

* باحث ومحاضر في قسم الاقتصاد في جامعة بئر السبع.

الطرق، ولكن اختيار السياسة الاقتصادية يُحسم في نهاية المطاف على أساس سياسي وليس على أساس اقتصادي. لا يحاول هذا الكتاب أن يقول للقارئ ما يجب فعله في إسرائيل وما هي السياسة الاقتصادية المرغوب بها فيها، ولكنه يحاول أن يشرح بشكل وافٍ ما هي الطرق والامكانيات المختلفة المتوفرة، وما هو تأثير كل واحدة منها.

فصل الكاتب كتابه إلى جزأين، تمحور الجزء الأول حول نظريات وتفسيرات مبسطة يمكن للقراء غير المهنيين فهمها، بينما شمل الجزء الثاني ملاحق علمية معدة لباحثين وأكاديميين وطلاب الاقتصاد في المعاهد العليا والمؤسسات التعليمية.

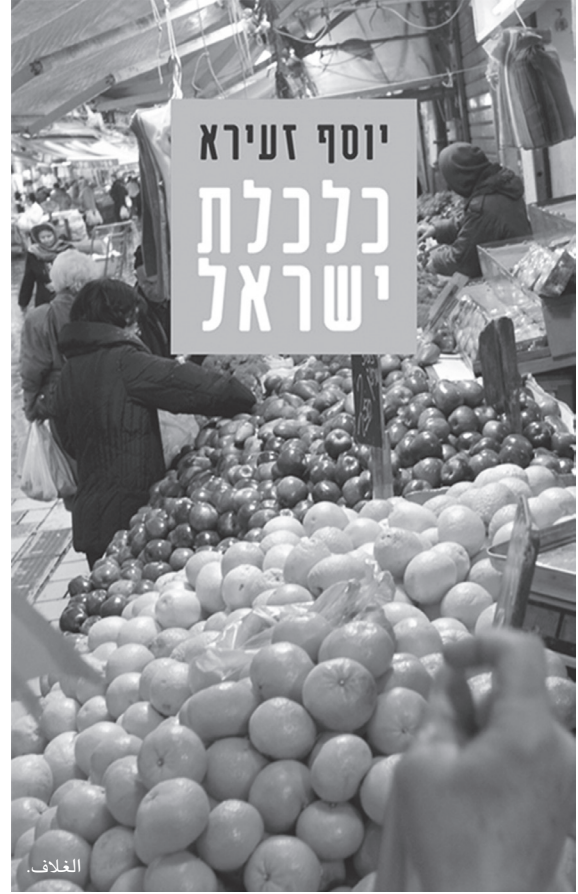
استعرض الكاتب معطيات اقتصادية جمة من مصدرين رئيسيين: دائرة الإحصاءات المركزية وبنك إسرائيل، وقد تم عرضها من خلال لوائح ورسومات بيانية أدت في العديد من الأحيان إلى تحطيم معتقدات مقبولة حول مواضيع أو ظواهر اقتصادية مختلفة.

تطرق الكاتب إلى مواضيع عدة، منها النمو الاقتصادي طويل الأمد، حيث يحاول من خلاله الإجابة عن السؤال: كيف استطاعت دولة إسرائيل النمو خلال فترة قصيرة جدا لتصبح دولة متطورة؟ وكيف حدث هذا النمو مع العلم أن إسرائيل موجودة في نزاعات مستمرة مع الدول العربية والفلسطينيين؟ وقد خصص الكاتب فصلا كاملا يشرح فيه التأثيرات الاقتصادية لهذا النزاع وتكلفته الباهظة على الاقتصاد الإسرائيلي، ولكنه لم يكتف بذلك، بل أدخل موضوع النزاع الإسرائيلي العربي في الفصول كافة.

كان الموضوع الثالث السياسة المالية للدولة، وبالأساس تلك المتعلقة بالميزانيات، وحاول الكاتب أن يجيب عن سؤالين رئيسيين في هذا السياق: الأول ما هي الأسباب التي أدت إلى انهيار حكومة إسرائيل تقريبا في الثمانينيات؟ والثاني ما هي الإسقاطات الاجتماعية لسياسة الميزانيات المنتهجة في إسرائيل اليوم؟

شمل الموضوع الرابع الركود الاقتصادي الحاصل في إسرائيل على مرّ السنين، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن النزاع مع الفلسطينيين، وعلى الرغم من تكلفته المنخفضة نسبيا مقارنة مع تكاليف النزاع مع باقي الدول العربية، فقد كان أحد أسباب ازدياد احتمالات حدوث ركود في الاقتصاد الإسرائيلي.

وتمحور الموضوع الخامس حول ميزان المدفوعات، والذي ظهر



السياق إمكانية عدم المقدرة على فهم بعض الظواهر، إذ يقول إنه من الواضح أن العلاقة بين فهم الاقتصاد من جهة وبين قضايا اجتماعية وسياسية من جهة أخرى هي علاقة معقدة ومركبة، قد تؤدي في بعض الأحيان إلى أن يساهم فهم الاقتصاد في زيادة القدرة على التمييز والتمعن في ادعاءات سياسية جمة وظواهر اجتماعية مختلفة واكتشاف فيما إذا كانت هذه الادعاءات مبنية على حقائق مثبتة أم على تضليل، ولكن في أحيان أخرى يعجز فهم الاقتصاد عن تقديم أجوبة واضحة لقضايا سياسية مهمة، إذ إن هذه القضايا تتعلق بتوجهات وبيقيم اجتماعية قد تكون مختلفة تماما من إنسان لآخر، حتى لو توفرت لديهم الأسس والمعرفة الاقتصادية نفسها.

يقول يوسفي زاعيرا، بناء على أقوال الاقتصادي فرانك هان إن الاقتصاد لا يستطيع حل الخلافات الكبيرة بيننا، ولكنه يساعدنا على فهمها بشكل أفضل، ومن الممكن أن تساهم هذه الحقيقة بشكل واضح في الخطاب العام، وخصوصا المتعلق بعدم وجود سياسة اقتصادية صحيحة، حيث توجد عدة طرق اقتصادية، ويحاول علم الاقتصاد أن يفحص مضمون كل واحدة من هذه

يعرض هذا الفصل ثلاثة مجالات رئيسية كخلفية تاريخية للاقتصاد الإسرائيلي: الهجرة اليهودية الصهيونية إلى إسرائيل، النزاع الإسرائيلي-العربي وصيرورة «بناء الأمة» في إسرائيل. من الواضح أن هذه المحاور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالآخر: النزاع الإسرائيلي-العربي لم يكن ليظهر لولا وصول المهاجرين اليهود إلى إسرائيل والذي أدى إلى مواجهات عنيفة بينهم وبين السكان الفلسطينيين قاطني البلاد الأصليين.

اليهود إلى إسرائيل والذي أدى إلى مواجهات عنيفة بينهم وبين السكان الفلسطينيين قاطني البلاد الأصليين. بالإضافة لذلك لم تكن الهجرة اليهودية حينها على أساس شخصي وإنما جزء من حركة سياسية هي الحركة الصهيونية والتي سعت لتأسيس الوطنية اليهودية في إسرائيل. أما فيما يتعلق ببناء الأمة، فقد ارتبطت هي الأخرى ارتباطاً وثيقاً بالهجرة اليهودية، وأيضا بالنزاع الإسرائيلي-العربي الذي ألزم إقامة مؤسسات عديدة وجيش وصناعات أمنية.

وصل المهاجرون اليهود إلى إسرائيل منذ العام ١٨٩٠ بأفواج أحدثت تأثيرات وتغييرات سكانية، جغرافية، سياسية واقتصادية، حيث استولت أفواج المهاجرين على الأراضي والموارد التابعة للسكان الفلسطينيين، وأقامت مجمعات سكنية جديدة وبنيت اقتصاداً ارتكز في البداية على الزراعة ومن ثم على الصناعة التقليدية وإنشاء خدمات مختلفة وما إلى ذلك. وقد تطور اقتصاد الدولة جراء هذا الاستيلاء لتصبح دولة متطورة، وانتقلت بسرعة من دولة فقيرة إلى دولة ذات إمكانيات اقتصادية جمة خلال فترة قصيرة.

استعرض الكاتب في الفصل الأول مراحل النزاع الإسرائيلي-العربي منذ بدايته عام ١٩٢٠، وربط تطور هذا النزاع مع أفواج المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى ازدياد نفقات الأمن التي اتسمت بعدم ثباتها على مرّ السنين. ازدادت حدة هذا النزاع في السنوات العشر بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وهذا بدوره أثر على سياسة الميزانيات وعلى الناتج بأكمله وعلى ميزان المدفوعات وعلى ارتفاع الأسعار وعلى متغيرات عديدة أخرى. كان بعض هذه التأثيرات ألباً، وترك بعضها الآخر بصمة لفترات طويلة، ولا يزال بعضها يؤثر على الاقتصاد حتى يومنا هذا.

في المقابل، تمثلت صيرورة بناء الأمة بازدياد عدد المهاجرين

فيه أيضاً تأثير الصراع الإسرائيلي العربي. أما باقي الفصول فقد كانت على النحو التالي: ارتفاع الأسعار والسياسة النقدية وأجهزة البنوك، اللامساواة وكونها من أعلى المستويات في الدول المتطورة، مبنى الاقتصاد الإسرائيلي وموقعه بين الرأسمالية والاشتراكية وتضعف أركان الاقتصاد الاشتراكي، وانتقاله إلى دولة أقرب إلى الليبرالية.

ومن الملفت للنظر أن الكاتب لم يخصص في كتابه فصلاً لمواضيع ملحة، وإنما اكتفى بعرضها ضمن الفصول المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال لا الحصر: أين موضوع الهايتك؟ إنتاج الغاز؟ غلاء المعيشة؟ مشكلة السكن؟ الفساد؟ صناعة الأسلحة الإسرائيلية؟ احتكار الأسواق وسيطرة بعض العائلات على الاقتصاد؟ وما إلى ذلك. ويقول الكاتب إن هذه المواضيع تتعلق بشكل أو بآخر بما يسمى «علاقة رأس المال بالسلطة»، وهي علاقات اجتماعية تؤدي في العديد من الأحيان إلى الفساد، أو علاقات عمل بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهي قد تكون أحد أسباب ازدياد التوجهات النيو-ليبرالية المطالبة بتقليل تدخل الحكومة والدولة في الاقتصاد عن طريق تخفيض النفقات العامة، وكذلك تخفيض عبء الضرائب، وهو أحد المواضيع البارزة لعلاقة المال بالسلطة.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للاقتصاد الإسرائيلي

يعرض هذا الفصل ثلاثة مجالات رئيسية كخلفية تاريخية للاقتصاد الإسرائيلي: الهجرة اليهودية الصهيونية إلى إسرائيل، النزاع الإسرائيلي-العربي وصيرورة «بناء الأمة» في إسرائيل. من الواضح أن هذه المحاور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالآخر: النزاع الإسرائيلي-العربي لم يكن ليظهر لولا وصول المهاجرين

ساهم المستوى العالي لرأس المال البشري للمهاجرين بزيادة إنتاجية العمل لديهم وبناء جهاز تربية وتعليم منظم، بالإضافة إلى استقبال تكنولوجيات بشكل سريع، وهناك سببان لهذا: الأول يركز إلى حقيقة كون المعرفة تسهل استقبال التكنولوجيات الجديدة، والثاني أن الدمج بين رأس المال البشري المرتفع مع إنتاجية عمل مرتفعة يؤديان إلى ارتفاع في أجور العاملين، وهذا بدوره يشجع استقبال تكنولوجيات جديدة.

من شرق أوروبا إلى فلسطين، وإنشاء زراعة مزدهرة بمساعدة مهاجرين لم تكن لديهم أي خبرة في هذا المجال في بلدانهم الأصلية، وبهذا نجحت الحركة الصهيونية في احتلال مساحات فلسطينية شاسعة، وأن تنشئ مؤسسات قطرية اجتماعية واقتصادية زادت من قوة الاستيطان والمستوطنات الصغيرة. بالإضافة لذلك، جلبت الحركة الصهيونية خلال وقت قصير يهودا من بلدان عربية مختلفة ولم يكن هذا الأمر ممكناً لولا إقامة اقتصاد ناجح ارتكز على سلب الأراضي والموارد الفلسطينية، وتهجيرهم من أماكن سكنهم وإقصائهم عن أماكن عملهم وتشغيل اليهود مكانهم، ما أدى إلى رفع مستوى المعيشة للمهاجرين بشكل ملموس.

ينهي الكاتب فصله الأول بقوله إن الحركة الصهيونية هي السبب في خلق النزاع الإسرائيلي العربي، وفشل الدولة في حل هذا النزاع هو أحد العوامل المهددة للاقتصاد الإسرائيلي إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي طويل الأمد في إسرائيل

تطرق الكاتب في فصله الثاني إلى النمو الاقتصادي طويل الأمد في إسرائيل منذ بداية العشرينيات ولغاية يومنا هذا، وقسم هذه الفترة إلى فترتين رئيسيتين: الأولى، بين الأعوام ١٩٢٠ ولغاية ١٩٧٢، والثانية من العام ١٩٧٢ ولغاية يومنا هذا. نما الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة الأولى بشكل متسارع جداً وبنسبة وصلت إلى ٥٪ سنوياً، وعليه تطورت إسرائيل اقتصادياً تطوراً ملموساً. منذ العام ١٩٧٣، تقدمت إسرائيل لتصبح دولة متطورة من بين الثلاثين دولة الأولى في العالم. وقد فسر الكاتب هذا النمو السريع خلال هذه الفترة بعدة عوامل منها:

اليهود، ازدياد الناتج وارتفاع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات السلطة والمجتمع، وقد حافظت هذه المؤسسات على طابعها، ولم تتغير بشكل جذري. من بين هذه المؤسسات: نقابة العمال (الهستدروت)، دائرة أراضي إسرائيل، الوكالة اليهودية، بنك لئومي الذي عمل كبنك إسرائيل، بنك هبوعليم، مدارس ابتدائية وثانوية، مؤسسات تعليم عال، مؤسسات لتطوير العلم، المكتبة القومية وغيرها.

كانت هذه المؤسسات يهودية في طابعها، والذي لم يتغير مع مرور الزمن على الرغم من تغير الاحتياجات السكانية، وعملت كمؤسسات يهودية، واستمرت بهذا الطابع حتى أصبحت مؤسسات دولة بشكل رسمي تركز إلى الفصل العرقي بين اليهود والعرب. بالإضافة إلى ذلك أقامت الحركة الصهيونية أحزاباً ومؤسسات أخرى تميزت بقدرتها الاقتصادية الفائقة: صحف ودور نشر، أجهزة تربية، صناديق مرضى، بنوك، مؤسسات عسكرية وغيرها. وقد تمتعت هذه المؤسسات بقدرتها الاقتصادية هائلة نتجت عن سيطرتها التامة على الموارد والأراضي الفلسطينية وعلى استيراد عوامل الإنتاج المركزية في كل اقتصاد حديث ألا وهي: العمالة ورأس المال. وقد عملت هذه المؤسسات والأحزاب على جلب المهاجرين ودمجهم كعمال داخل هذه المؤسسات، وكذلك على جلب رأس المال واستثماره في مصانع ومصالح في فروع التجارة وفي مبادرات أخرى، وهكذا تم بناء مجمعات لرؤوس الأموال اليهودية واللازمة للنمو الاقتصادي. وقد كانت الأحزاب العمالية المسؤولة الأكبر عن خلق أماكن عمل لليهود وتقعيد تشغيل العرب أو حتى طردهم من أماكن عملهم وإحلال اليهود مكانهم، واستثمار رأس المال بشكل مكثف.

استعمل الكاتب هذه الخلفية لإبراز نجاح الحركة الصهيونية التي نشأت في شرق أوروبا، بتوجيه أعداد كبيرة من المهاجرين

بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر، بدأت تقل احتمالات حدوث حرب بين إسرائيل وبين إحدى الدول العربية تدريجياً ولهذا باشرت إسرائيل بتقليل نفقاتها الأمنية تدريجياً، وعاد النزاع ليكون ضيقاً بعد الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وكان يدور بين مجموعتين قوميتين مع زخم أمني منخفض نسبياً، ولهذا كانت تكلفته المباشرة منخفضة.

في الداخل، ما أدى إلى استغلال الإنتاجية وارتفاعها بشكل ملحوظ. وقد ألزم تبني التكنولوجيات استيراد الماكينات والطائرات ومعدات الاتصال وغيرها، ولولا هذا التمويل لما وصلت كل هذه الأمور إلى الدولة.

ساهم توسع جهاز التربية والتعليم وتطوره في ازدياد الإنتاجية، وهذا لم يأت من فراغ، إذ تطلب استثمارات كبيرة للقطاع العام، ولم يكن هذا الأمر متاحاً لولا وصول التمويل من الخارج.

على الرغم من نجاح إسرائيل في إغلاق الفجوات بينها وبين الدول المتطورة خلال فترة قصيرة نسبياً، ومواصلة الاقتصاد الإسرائيلي نموه بنسب مشابهة لتلك الدول، لم تصل إسرائيل بعد إلى نفس مستوى ناتج ودخل باقي الدول، بسبب المستوى المنخفض من رأس المال مقارنة بكمية العمل وإنتاجية الإنتاج الشاملة، ذلك لأن الاستثمار في إسرائيل يعتبر خطراً نوعاً ما بسبب النزاع الإسرائيلي العربي الذي أدى إلى خسارة ناتج بمعدل ٢٠٪، وهذا ما قام الكاتب بشرحه في الفصل الثالث المكرس للنزاع الإسرائيلي العربي.

الفصل الثالث: النزاع الإسرائيلي العربي وتأثيره على الاقتصاد

بحث الكاتب في هذا الفصل موضوع النزاع الإسرائيلي العربي منذ بدايته عام ١٩٢١ بعد تزايد الهجرة مع بداية الانتداب البريطاني، حيث تحول من نزاع على المستوى الفردي بين مستوطنين يهود وبين أفراد فلسطينيين، إلى نزاع له طابع قومي أكثر فأكثر. يحلل الكاتب تأثير هذا النزاع على مجالات عديدة، إذ ابتداءً من المخاطر المرهونة بهذا النزاع، والذي يهدد الاستثمار في إسرائيل، ويسبب انخفاض ناتجها مقارنة مع

– كان محرك النمو الأساسي تغييرات جذرية في الإنتاجية الشاملة للعمل.

– إن نصف النمو الاقتصادي وارتفاع الإنتاجية كان مصدره ارتفاع في رأس المال البشري، وقد كان هذا بفعل التوسع المستمر لجهاز التربية والتعليم العالي ووصول المهاجرين ودخولهم في سوق العمل.

– نجحت إسرائيل، خلال هذه الفترة، في تبني تكنولوجيات «من الرف» وبهذا أغلقت الفجوة بينها وبين باقي الدول، والمقصود هنا استعمال تكنولوجيات كانت موجودة من قبل مكنت زيادة الإنتاجية بوتيرة أسرع من زيادتها في باقي الدول المتطورة التي اضطرت إلى الانتظار إلى حين اكتشاف تكنولوجيا جديدة بشكل بطيء.

ساهم المستوى العالي لرأس المال البشري للمهاجرين بزيادة إنتاجية العمل لديهم وبناء جهاز تربية وتعليم منظم، بالإضافة إلى استقبال تكنولوجيات بشكل سريع، وهناك سببان لهذا: الأول يرتكز إلى حقيقة كون المعرفة تسهل استقبال التكنولوجيات الجديدة، والثاني أن الدمج بين رأس المال البشري المرتفع مع إنتاجية عمل مرتفعة يؤديان إلى ارتفاع في أجور العاملين، وهذا بدوره يشجع استقبال تكنولوجيات جديدة. من الجدير بالذكر أن الأجور في إسرائيل كانت مرتفعة بسبب سياسة القيادة الصهيونية التي أرادت المحافظة على جاذبية الهجرة إلى إسرائيل.

العامل الثاني الذي ميز الصهيونية وأتاح التطور الاقتصادي السريع كان فتح المجال للتمويل من خارج البلاد. تم حتى العام ١٩٤٨ تمويل استيراد رؤوس الأموال من قبل المهاجرين أنفسهم، وبعد ذلك كان الأمر ممكناً عن طريق التعويضات الألمانية بين السنوات ١٩٥٢ و ١٩٦٥، وكذلك عن طريق التبرعات اليهودية من الخارج. وقد ساهم هذا التمويل في زيادة الاستثمارات

اقتصاد دول غربية أخرى بمعدل ٢٠٪ من الناتج، ومن ثم ينتقل إلى شرح تأثير النزاع على سياسات الميزانيات وعلى ميزان المدفوعات والأسعار وغيرها.

ميّز الكاتب هنا بين النزاع على نطاق ضيق وبين نزاع على نطاق واسع. حتى العام ١٩٤٨ كان النزاع بالأساس بين المهاجرين اليهود وبين العرب الفلسطينيين، وكان هذا نزاعاً عرقياً بين مجتمعين عاش واحد منهما في وطنه وجاء الآخر وهدد كيان المواطن الأصلي في موطنه، احتل أراضيه وسلبه من موارد رزقه وهجره وشتته. وقد أدير هذا النزاع من قبل مليشيات محلية قروية بالأساس، وقد كانت الحرب ضمن هذا النزاع مقيدة جداً بسبب عدم قدرة أي طرف على بناء جيش نظامي، وبسبب استعمال وسائل قتالية بدائية، ومن هنا كانت تكلفة هذا النزاع منخفضة.

في أيار ١٩٤٨، ومع نشوء دولة إسرائيل، أُنشئ الجيش الإسرائيلي كجيش نظامي وتوسع النزاع ليصبح نزاعاً إسرائيلياً عربياً، وبالأساس مع مصر، الأردن، سورية ولبنان، ومن هنا تسمية هذا النزاع بالنزاع الواسع، حيث تميز بحروب بين جيوش نظامية للدول المتنازعة، ولهذا كانت تكلفته الاقتصادية عالية، حتى في فترات الهدوء بين الحروب، بسبب الحاجة للمحافظة على جيش نظامي كبير مع جاهزية عالية لقوى الاحتياط. أصبحت هذه التكاليف عالية جداً بعد احتلال إسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية، ونشوء وضع لا حل فيه، وعلى وجه الخصوص بين الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٨٠.

بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر، بدأت تقل احتمالات حدوث حرب بين إسرائيل وبين إحدى الدول العربية تدريجياً ولهذا باشرت إسرائيل بتقليل نفقاتها الأمنية تدريجياً، وعاد النزاع ليكون ضيقاً بعد الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وكان يدور بين مجموعتين قوميتين مع زخم أمني منخفض نسبياً، ولهذا كانت تكلفته المباشرة منخفضة.

ناقش الكاتب في هذا الفصل أيضاً التأثير الاقتصادي للتجنيد الإلزامي في إسرائيل على الناتج الإسرائيلي، ويمثل هذا الأمر عملياً شقاً إضافياً للنزاع الإسرائيلي العربي لم يتغير كثيراً مع انتقال النزاع من المستوى الضيق للمستوى الواسع، وبالعكس. يتسبب التجنيد الإلزامي بخسارة ناتج بدليل علماً أن المجندين لا ينتجون أثناء خدمتهم العسكرية،

هذا بالإضافة إلى استمرار تكلفة التجنيد بعد انتهاء فترتها، علماً بأن الجنود المسرحين يدخلون سوق العمل بتأخير لفترة تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات، حيث يجتازون الصيرورة الاعتيادية التي تجتازها القوى البشرية من تعليم، خبرة عمل سابقة في أماكن العمل، وهذا عملياً يسبب خسارة مستمرة لرأس المال البشري وخسارة كبيرة للناتج المحلي لا يتم توثيقها أو ذكرها في التقارير الاقتصادية الرسمية للدولة.

خسارة الناتج النابعة من الخدمة العسكرية الإلزامية هي فقط أحد بنود تكاليف النزاع الإسرائيلي العربي والتي لا تظهر في ميزانية الأمن. وهناك قائمة تكاليف أخرى كهذه: على الأراضي، على الخسائر البشرية، على الدفاع المدني وما شابه. تشير المعطيات أن هذه الخسائر تصل إلى ١٥٪ من الناتج، تُضاف إليها خسائر باهظة الثمن ناتجة عن مستوى المخاطر العالية التي تؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بمستوى الاستثمار في الدولة.

يشير الكاتب أيضاً إلى فوائد اقتصادية لهذا النزاع، ولكنه يثبت بالمعطيات أن حجم هذه الفوائد أقل بكثير من الخسائر الناجمة عنه. ويجمل الكاتب قائلاً إن التكلفة المباشرة للنزاع تصل إلى ٧٪ من الناتج، وهي ليست تكلفة عالية، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف أخرى، وفي الأساس خسائر في رأس المال البشري بسبب الخدمة الإلزامية، فقد تصل هذه الخسائر إلى ١٥٪ من الناتج المحلي. أما الفوائد الناجمة عن هذا النزاع فهي بالأساس الدعم الأميركي، نوعية التصدير العسكري، مساهمة أفراد وحدة ٨٢٠٠ فرع الهايتك، واستغلال المناطق المحتلة بأشكال مختلفة.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا تقوم إسرائيل بحل النزاع على الرغم من كون التكاليف أعلى من قيمة الفوائد؟ يقول الكاتب إن الإجابة عن هذا السؤال تتعلق بقضايا مصيرية مرتبطة بهدف البقاء، وليس لأهداف اقتصادية.

الفصل الرابع: السياسة المالية في إسرائيل

وصف الكاتب في هذا الفصل التغيرات الحاصلة في السياسة المالية لإسرائيل على مرّ الزمن، وتحديدًا منذ عام ١٩٦٠. تتميز هذه السياسة بميزتين: الأولى الارتفاع الحاد في النفقات الحكومية بعد عام ١٩٦٧، الأمر الذي سبب عجزاً بالميزانية بنسبة ١٥٪ من الناتج، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الدين

العام، وحدث ارتفاع حاد في الأسعار، وارتفاع في نفقات الفائدة، وارتفاع في الدعم المالي للمنتجات، ومن هنا ارتفعت النفقات العامة ووصلت إلى ٧٥٪ من الناتج، حيث أدت إلى وضع قد تعلن فيه الحكومة عام ١٩٨٥ عن إفلاسها، ما اضطر متخذي القرار إلى تطبيق خطة إشفاء بهدف زيادة استقرار الاقتصاد، والتي تم بموجبها تقليص النفقات الحكومية، وأرجعت الاقتصاد إلى وضع يصل فيه العجز بالميزانية إلى ٣٪ فقط من الناتج، وهذا التقليص نتج بالأساس بسبب تقليص نفقات الأمن بعد اتفاقية السلام مع مصر.

أما الظاهرة الثانية فكانت الانخفاض المستمر في النفقات العامة منذ الثمانينيات، حيث وصلت نسبتها إلى ٥٠٪ عند منتصف التسعينيات، وهبطت إلى ٤٠٪ بعد عام ٢٠١٠، وقد كان سبب هذا الانخفاض تقليص نفقات الأمن ونفقات الفائدة، وكذلك انخفاض النفقات على الخدمات الاجتماعية مثل: التربية والتعليم، الصحة، الرفاه، السكن، وقد أتاح الانخفاض تقليل عبء الضرائب عن طريق تخفيض الضرائب المباشرة.

تسعى سياسات الميزانيات منذ العام ١٩٨٥ إلى تقليل نطاق الحكومة، ولكنها لم تؤثر على نسب النمو الاقتصادي طويل الأمد، ولم تؤد إلى علو الناتج، ومن هنا فإن تقليل دور الحكومة بحياة أفرادها لم يكن ضرورة اقتصادية وإنما نتج عن دوافع سياسية بحتة.

الفصل الخامس: دورات الأعمال والركود في إسرائيل

أعطى الكاتب في الفصل الخامس لمحة عما يسمى دورات الأعمال، وقال إن النمو الاقتصادي كان مستقرا نسبيا، ولكن بين الحين والآخر تميز الاقتصاد الإسرائيلي باهتزازات حول التوجه العام للنمو الاقتصادي. تسمى هذه الاهتزازات دورات أعمال، وقد كانت ست دورات كهذه خلال الستين سنة الأولى، وتعتبر هذه وتيرة منخفضة مقارنة مع دول أخرى، بعضها معرف كدولة عظمى. وقد تميز الاقتصاد بحدوث دورتين فقط حتى عام ١٩٨٠ وحدث أربع دورات منذ ١٩٨٠ وحتى اليوم. ويعود سبب ذلك إلى خصائص النزاع الإسرائيلي العربي في بداية الثمانينيات عند انتقاله من نزاع تقليدي بين جيوش نظامية ذي تكلفة عالية إلى نزاع ضيق على المستوى الإسرائيلي الفلسطيني، والذي

كانت تكلفته منخفضة كما ذكر سابقا.

تطلب النزاع الواسع ازديادا ملحوظا للطلب على المنتجات من قبل ميزانية الأمن، وبالذات بعد حرب ١٩٦٧ ما منع دخول الاقتصاد إلى ركود. كان السبب الآخر لارتفاع الطلب حتى أواخر الستينيات ازدياد عدد المهاجرين منذ بداية الخمسينيات. تغيير طابع النزاع مع بداية الثمانينيات على أثر اتفاقية السلام الموقعة مع مصر، وكذلك انخفاض عدد المهاجرين قللت بشكل جذري الطلب على المنتجات، وبذلك تكون الكوابح المانعة لحصول اهتزازات قد تضعضعت، ومن هذه النقطة فصاعدا، من شأن كل ركود عالمي أن يقلل الطلب العالمي للتصدير الإسرائيلي، ما سيؤدي إلى الركود بسهولة تامة كما حصل في ركود الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ وركود عام ٢٠٠٩.

أثر التغيير الحاصل في طابع النزاع بطريقة إضافية علما أن اندلاعات النزاع تغيرت بشكل واضح، فبدلا من حدوث حروب قصيرة ذات تكلفة اقتصادية عالية في أماكن بعيدة مجمعات سكنية مكتظة، أصبحت هذه الاندلاعات للصراع الإسرائيلي الفلسطيني مكلفة أقل، ولكنها طويلة أكثر، وهي لا تنتهي بحسم واضح، هذه الاندلاعات تضر بالمراكز السكانية وتسبب تقليل مستويات الطلب على الاستثمارات وتضر بالسياحة وبالاستهلاك الشخصي خلافا لما أحدثته الحروب، ولذلك فهي قد تسبب ركودا بشكل أسهل من ما تسببه الحروب. هكذا سببت الانتفاضة الأولى الركود عام ١٩٨٩ وسببت العمليات الانتحارية عام ١٩٩٦ ركودا بين الأعوام ١٩٩٧ - ١٩٩٩، وساهمت الانتفاضة الثانية في ركود حصل بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٣، ومن المحتمل أن تكون عملية الرصاص المصبوب عام ٢٠٠٨ أحد أسباب ركود عام ٢٠٠٩. يجبي النزاع الإسرائيلي العربي ثمنا باهظا من الاقتصاد الإسرائيلي حتى لو كانت النفقات المباشرة لهذا النزاع منخفضة نسبيا.

الفصل السادس: ميزان المدفوعات

في هذا الفصل، تناول الكاتب موضوع ميزان المدفوعات والميزان التجاري لإسرائيل منذ نشوئها وحتى يومنا هذا، حيث كانت الصفة المميزة وجود عجز بميزان المدفوعات منذ قيام الدولة وحتى بداية الثمانينيات، وقد نظرت العديد من الجهات إلى هذا العجز على أنه مشكلة ومعضلة من الدرجة الأولى تستوجب

نسبة الفقر في إسرائيل ارتفعت مع مرور الزمن، وهي الأعلى بين الدول المتطورة. على الرغم من أن جزءاً من هذه النسبة العالية يعود إلى مشكلة التعليم لدى اليهود الحريديم، والتمييز ضد العرب، فإن التفسير الأكبر يعود إلى سياسة الميزانية الحكومية التي تقلص النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية وعلى مخصصات الرفاه.

بسبب ازدياد استقلالية بنك إسرائيل وانتهاجه سياسة نقدية لجمت ارتفاع الأسعار بشكل فائق.

الفصل الثامن: اللامساواة في إسرائيل

بحث الكاتب في هذا الفصل موضوع اللامساواة في إسرائيل، وتم من خلاله إجمال عدة مواضيع لها صلة بموضوع اللامساواة يمكن تلخيصها بما يلي:

- سوق العمل هو سوق مرّن جداً بالمفهوم التالي: عند حدوث اهتزاز أو تضعف خارجي للاقتصاد الإسرائيلي يعود سوق العمل إلى وضعه السابق خلال فترة قصيرة. وقد تميز سوق العمل بتنافسية حتى عام ٢٠٠٠، إذ كان الأجر والنتائج للعامل يتغيران بشكل طردي متساوٍ تقريباً، بدأت تظهر بعد العام ٢٠٠٠ ظاهرة تمثلت بارتفاع الناتج للعامل بينما تآكل الأجر الفعلي ولم يرتفع، أو بمعنى آخر استمر الاقتصاد بالنمو، ولكن هذا النمو لم يتغلغل لمجمل الأجيرين والمستقلين الصغار في الدولة، بينما بقي بأيدي أصحاب رؤوس الأموال، حيث ارتفعت نسبة أرباحهم بشكل واضح، والسبب في ذلك ضعف العمل المنظم في إسرائيل والذي تمثل بانخفاض عدد الأعضاء في النقابات العمالية، وإضعاف الدفاع القانوني عن العمال، وزيادة عدد المشغلين بصورة غير المباشرة.

- هنالك نسبة عالية من الإسرائيليين تصل إلى ٣٠٪ يعملون بوظيفة جزئية (معظمهم من النساء)، وهذا يفسر جزءاً من اللامساواة في الدخل بين العمال في إسرائيل.

- يتميز التعليم بكونه عاملاً ذا نسبة ربح عالية تصل إلى ٨٪ عن كل سنة تعليمية، ولكن نسبة الربح الهامشية تنخفض مع ارتفاع عدد السنوات التعليمية.

- ليست الفروق في الدخل بين الرجال والنساء، بين اليهود والعرب وبين اليهود من أصول مختلفة فروقاً ناجمة عن اختلافات بسنوات التعليم، وإنما من تمييز بأشكال مختلفة.

حلاً جذرياً، وكان من تحدث عن مشكلة تجسد نقصاً في مبنى الاقتصاد، ومن هنا لا يمكن تغييره إلا إذا تم تغيير مبنى الاقتصاد. يقول الكاتب إن هذا الشعور مبالغ فيه لدرجة عالية، إذ يقول إن العجز التجاري هبط بشكل ملموس خلال السنوات الخمس وعشرين الأخيرة، ومن الممكن تفسير العجز عن طريق الظروف السائدة في إسرائيل في فترات مختلفة. ساهم النمو الاقتصادي حتى عام ١٩٧٣ بارتفاع العجز، وساهمت أفواج المهاجرين في بداية الخمسينيات والتسعينيات بازدياد العجز التجاري، كما أن نفقات النزاع المرتفعة بين الأعوام ١٩٦٧ - ١٩٨٠ أدت إلى النتيجة نفسها. وقد أعطى الكاتب تفسيراً لهذه الظواهر عن طريق الاستعانة بنظرية اقتصادية معروفة يمكن بواسطتها تفسير حقائق تتعلق بالميزان التجاري، ووفقاً لهذه النظرية فإن الدولة تبدأ بالانقراض عندما يكون مستوى الناتج والدخل عالياً، ولهذا قد يكون العجز نتيجة لعملية إيجابية في جوهرها، وليس كضائفة تلزم إيجاد حلول جذرية لمن يراها كمعضلة اقتصادية.

الفصل السابع: ارتفاع الأسعار في إسرائيل

تمحور الفصل السابع حول قضية ارتفاع الأسعار والتي استمرت ٣٣ عاماً منذ العام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٩، والتي تسبب ضرراً فادحاً لذوي الدخل المنخفض، ولأولئك الذين يستصعبون التعود على ظروف اقتصادية جديدة ناجمة عن ارتفاع الأسعار تلزمهم بتغيير الأنماط الاستهلاكية والتعلم السريع كما يحدث عادة لدى المسنين. وقد كانت هذه القضية أحد أسباب فجوات الدخل بين فئات سكانية مختلفة.

يعود الكاتب مرة أخرى ويفسر ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة بقوله إن النزاع المتصاعد بعد ١٩٦٧ هو السبب لهذا الارتفاع، بينما كان لتراجع النزاع بعد ١٩٨٥ الأثر الواضح في انخفاض الأسعار بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر، وكذلك

التمييز ضد النساء يظهر في مستويات التعليم المنخفضة، وأما التمييز ضد العرب فهو يضر بالأساس بالمتعلمين.

- تظهر اللامساواة الأكثر حدة في إسرائيل في الدخل الصافي وليس في الدخل الاقتصادي، ويعود سبب ذلك إلى أن العوامل التي يفترض أن تخفف حدة اللامساواة (الضرائب المباشرة والدعم المالي) ضعيفة نسبياً، علماً أن النفقات الحكومية على الخدمات الاجتماعية انخفضت جداً مقارنة مع الناتج خلال السنوات العشرين الماضية.

- نسبة الفقر في إسرائيل ارتفعت مع مرور الزمن، وهي الأعلى بين الدول المتطورة. على الرغم من أن جزءاً من هذه النسبة العالية يعود إلى مشكلة التعليم لدى اليهود الحريديم، والتمييز ضد العرب، فإن التفسير الأكبر يعود إلى سياسة الميزانية الحكومية التي تقلص النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية وعلى مخصصات الرفاه.

تتعلق كل هذه الأمور عملياً بازدياد التوجهات النيو ليبرالية المتصاعدة خلال عشرين عاماً مضت، وتقلص دولة الرفاه، الأمر الذي ألحق ضرراً بالغاً بالأوضاع الاقتصادية لطبقات سكانية مختلفة، ما أدى في نهاية الأمر إلى ردود فعل عكسية للاحتجاجات الاجتماعية، وحركات سياسية تحاول أن تقلب هذا التوجه، وعليه يكون النضال الاجتماعي المميز الرئيسي للعقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

إجمال

تطورت على مدار عشرات السنين الماضية مجالات جديدة في الأبحاث الاقتصادية، وهو ما يسمى الاقتصاد السياسي: لا يسأل هذا المجال عن كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على الاقتصاد فحسب، وإنما كيف تتشكل السياسات الاقتصادية، وما هي العوامل المؤثرة عليها، وما هي الأسباب التي تجعلها تلبس شكلاً معيناً وليس شكلاً آخر.

ظهر في هذا الكتاب تعبير للتوجه المذكور أعلاه، وبالأساس ضمن الفصل التاسع حيث يناقش فيه الكاتب الفكرة السائدة بأن الدولة أقيمت على يد حزب العمل صاحب الفكر الاشتراكي

كدولة اشتراكية، ويقول إن الدولة أقيمت أساساً كدولة يتمركز فيها قطاع خاص كبير، وتعاطم تدخل الدولة بالاقتصاد كان فقط في فترات مهام قومية ومستعجلة مثل استقبال الأفواج الكبيرة من المهاجرين مع نشوء الدولة، استقرار حدود الدولة، التعامل مع تصعيد النزاع الإسرائيلي العربي بعد ١٩٦٧، وعند إتمام هذه المهام تراجع تدخل الدولة والحكومة بالاقتصاد.

المجال الآخر الذي حاد فيه الكاتب عن الخطاب الاقتصادي العام المألوف، كان مجال تأثير النزاع الإسرائيلي العربي، الذي كما يبدو من فصول الكتاب أن تأثيره عميق على الاقتصاد الإسرائيلي، وهو يظهر تقريباً في كل فصل من فصول الكتاب.

الموضوع الآخر الذي يحيد فيه الكاتب عن الخطاب العام هو موضوع الهايتك، حيث يسود الاعتقاد أن هذا الفرع يعتبر محركاً رئيسياً لنمو الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن الكاتب يثبت من خلال الفصل المتعلق بالنمو الاقتصادي أنه لا يوجد لهذا الادعاء أساس متين وقوي بالمعطيات، فقد نما الاقتصاد الإسرائيلي بوتيرة عالية تصل إلى ٥٪ سنوياً في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٧٢، أما بعد ذلك، فقد نما الاقتصاد بمعدل ١,٧٪ سنوياً مشابهاً للدول المتطورة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة النمو لم ترتفع بشكل ملحوظ بعد سنوات الثمانينيات المتأخرة، وهي سنوات بداية تطور فرع الهايتك. بالإضافة لذلك، بين الكاتب أن نمو الناتج للعامل خلال الفترة ما بين ١٩٩٣ - ١٩٧٣ كان أعلى من نمو الناتج خلال السنوات ١٩٩٣ - ٢٠١٣. هذه المعطيات تضع علامات سؤال حول الخطاب العام الذي يضع الهايتك في مركز النمو الاقتصادي لإسرائيل، كما أن ميزان المدفوعات يظهر أن التصدير الإسرائيلي لم ينمُ بالنسبة للناتج على أثر تصاعد فرع الهايتك، ولهذا يمكن القول إن الادعاءات حول مساهمة الهايتك لتقليص العجز في ميزان المدفوعات لم تُدعم من قبل الحقائق والمعطيات الاقتصادية.

يفتح هذا الكتاب توجهات جديدة لأبحاث اقتصادية واختيار طريقة التحليل وفق الموضوع المطروح، ومن الضروري مناقشة هذه المواضيع وعدم الانجرار وراء الخطابات المألوفة وتدعيمها بمعطيات وعدم التخوف من نتائج من شأنها نقض خطابات مألوفة على مرّ السنين.